

The Feudalism in the Muftaq Brigade in the last Ottoman Period 1869-1914

الإقطاع في لواء المنتفق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٤
د. علي عطية كامل
م. م دعاء ثامر حسن

Abstract:

The land in the Muntafiq Brigade has been subjected to its own situation. Since most of the land is owned by individuals Who have no connection to the land. The actual administrators are People Who did not own the land and did not commit to it. They hold their rights to the land on the basis of housing and disposition and Provide evidence and evidence of its legitimacy. indicating the custom and more than is based on the laws and this led to the occurrence of disputes on the ground as it came to the fact that the actual conductors of the land prevent the owners to build houses for their housing in these territories. When Medhat Pasha came to the Mandate of Baghdad in 1869 he Worked to settle the tribes and Move the nomads to new areas and replace the nomads with Stable gatherings. The aim Was to destroy the tribal system by abolishing the Collective ownership of the land and turning it into an individual Property through the delegation of land. To dedicate feudalism in the brigade.

المخلص:

خضعت الأراضي في لواء المنتفق إلى وضعية خاصة , إذ إن اغلب أراضيها يمتلكها أفراد لا علاقة لهم بالأرض , أما المتصرفون الفعليون فيها فهم أشخاص لم يمتلكوا الأرض ولم تمنح لهم باللزامة , ويتمسكون بحقوقهم بالأرض على أساس السكن والتصرف ويقدمون البراهين والأدلة على مشروعيتها , وحين كان ادعاء هؤلاء مبنياً على العرف والعادة أكثر مما هو مبني على القوانين , وهذا ما أدى إلى حدوث منازعات حول الأرض , إذ وصل الأمر إلى أن المتصرفين الفعليين بالأرض يمنعون الملاكين من بناء دور لسكنهم في هذه الأراضي. وعند مجيء مدحت باشا لولاية بغداد عام ١٨٦٩ عمل على

توطين العشائر ونقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات مستقرة , إذ كان يهدف من وراء ذلك تحطيم النظام القبلي من خلال إلغاء الملكية الجماعية للأرض وتحويلها إلى ملكية فردية عن طريق تفويض الأراضي , والسياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية هي لتكريس الإقطاع في اللواء .

المقدمة:

بعد سيطرة العثمانيين على العراق في عام ١٥٣٤ , ابقوا فيه النظم والقواعد المتبقية من العهد الإسلامي فيما يخص التصرف بالأراضي , إلا أنهم استحدثوا فيه الإقطاع العسكري , وعدوا أراضي العراق أراضي أميرية ملكاً للدولة , لذا أصدرت الحكومة العثمانية العديد من القوانين منها قانون الأراضي عام ١٨٥٨ , وقانون الطابو عام ١٨٥٩ , اللذين يعدان بداية العمل الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع , حيث اثبتنا مع الأيام إنهما لم يحولا دون نشوء طبقة جديدة من الإقطاعيين من أصحاب الأراضي الأميرية الواسعة.

عند مجيء مدحت باشا لولاية بغداد عام ١٨٦٩ , أهتم بتوطين العشائر وإقامة نظام ملكية الأرض من خلال نقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات مستقرة يمارسون ويخضعون إلى إدارة الدولة , إذ كان هدفه من ذلك تحطيم النظام القبلي بإلغاء الملكية الجماعية للأرض والتحرك نحو الملكية الفردية لكي يصبح الفرد مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة دون وساطة شيخ القبيلة , وبذلك تم إلغاء سلطة الشيخ في الأراضي لعشائره بموجب نظام الطابو وبهذا تم إلغاء الملكية الجماعية وظهر ما يعرف بالملكية الفردية (الإقطاع) , وبالتالي أدى ذلك إلى حدوث منازعات حول الأراضي , إذ وصل الأمر إلى إن المتصرفين الفعليين بالأرض يمنعون الملاكين من بناء دور لسكنهم في هذه الأراضي . وعلى هذا الأساس جاء البحث لتسليط الضوء هذه التطورات واقتضت المادة تقسيمها على محاور , جاء الأول لبيان مفهوم ونشأة الإقطاع , فيما خصص الثاني حول الإدارة العثمانية وسياسة الإقطاع في لواء المنتفق . أما الثالث فقد تناول موقف عشائر لواء المنتفق من سياسة الإقطاع , فيما جاءت الخاتمة بأبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ضوء المصادر .

أولاً / مفهوم ونشأة الإقطاع :

ورد معنى قطيعة: أي في اللغة حسب ما جاء في لسان العرب بمعنى : (هو اقتطعت من الشيء قطعة , ويقال اقتطعت قطيعة من غنم فلان , والقطعة من الشيء : الطائفة منه . واقتطع طائفة من الشيء : أخذها , والقطيعة : ما اقتطعه منه واقطعني إياه : إذن لي باقتطاعها . واستقطعه إياها : سألهُ إن يقطعه إياها . واقطعه قطيعة : أي طائفة من أرض الخراج)^(١).

فالإقطاع تعبير يصف نظام حيازة الأرض والانتفاع بها مقابل الخدمة العسكرية , فقد ذكر البعض بأنه نظام لاستغلال الأرض قائم على الرق والسخرة , في حين يستخدمه البعض على انه نظام ملكية الأرض يقوم على أساس شكل من أشكال العلاقة الشخصية بين مالك الأرض وزراعتها , فجوهر الإقطاع فيما يتعلق بالأرض هو تقسيم الأراضي الزراعية الداخلية من وحدة اقتصادية إلى وحدات صغيرة , يقوم الفلاحون بزراعتها لحساب مالك الوحدة الكبرى بقوة وبأدواتهم ويحصلون منها على حاجات معيشتهم^(٢).

عند دخول العراق تحت ظل الحكم العثماني في الثلاثين من كانون الأول عام ١٥٣٤^(٣)، سار العثمانيون على نهج المسلمين، فاعتبروا الأراضي الأميرية^(٤) ملكاً للدولة. إلا أنهم استخدموا أسلوباً جديداً للتصرف بالأرض، اتخذ شكل منح أو إقطاع أراضي الدولة لقاء الخدمة العسكرية في الجيش العثماني^(٥). وكانت التشكيلات العسكرية لدى الدولة العثمانية مرتبطة بإدارة الأراضي، إذ كانت إدارة الأرض وتقسيمها هي التي تزود التشكيلات العسكرية بقوتها المادية والمعنوية، لذا كانت كل أيلة^(٦)، مسؤولة عن الشؤون العسكرية فيها، وبدورها تقسم على ثلاثة أنواع هي: خاص، تيمار، زعامات^(٧)، لذا ظهر ما يعرف بالملتزمين الذين كانوا يلتزمون قسماً من الأراضي لجمع الضرائب من الفلاحين بعد تعهدهم بدفع نسب من الأموال للإقطاعي، واستمر العمل بالالتزام إلى إن جاء (خط شريف كولخانة)^(٨) عام ١٨٣٩، ليعلن عن إلغاء الالتزام واستبدال جباية الضرائب بواسطة موظفين نظاميين يتولون عملية جبايتها، ثم تبع هذا القانون إصدار قانون الأراضي في ٢١ نيسان عام ١٨٥٨، الذي اعتمد في مواده على الشريعة الإسلامية والعرف فضلاً عن النظم الأوربية كالقانون البروسي والفرنسي والانكليزي^(٩)، إلا إن أهم ما امتاز به القانون هو انه صنف الأراضي أصنافاً مختلفة وهي^(١٠):

- ١- الأراضي المملوكة: وهي الأراضي التي يكون حق التملك فيها مطلقاً ويخضع هذا الصنف من الأراضي لإحكام القوانين الشرعية وليس لإحكام القوانين المدنية.
 - ٢- الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تكون ملكيتها المطلقة بيد الدولة، أما حق التصرف فبيد الفرد.
 - ٣- الأراضي الموقوفة: وهي الأراضي المخصصة لتحقيق الأغراض الريفية.
 - ٤- الأراضي المتروكة: وهي المخصصة لبعض الأغراض العامة، مثل الأنهر والطرق والمراعي.
 - ٥- الأراضي الموات: وهي الأراضي التي لاتصلح للزراعة.
- أدى هذا القانون إلى ظهور طبقة جديدة من الإقطاعيين من أصحاب الأراضي الأميرية الواسعة^(١١)، إذ يعد بداية العمل الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع بشكله الجديدة الذي يتلاءم مع الحفاظ على كيان الدول العثمانية وتأمين حكم سلاطينها^(١٢).
- ثم تبع هذا القانون إصدار نظام الطابو^(١٣) في ١٣ كانون الثاني عام ١٨٥٩ الذي جوز تعليماته تعويض الأراضي الزراعية ببديل إلى الأشخاص المتصرفين فيها مع إبقاء الرقبة لبيت المال، كما نص على عدم الاعتراف بأي سند يثبت حق التصرف بالأراضي الزراعية^(١٤)، وقد جاءت مواد نظام الطابو الـ (٣٣) لتضع أمر تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي وتصديقها على أساس اصح من القانون الذي سبقه (قانون الأراضي)^(١٥) وبموجب هذا القانون تم استحداث نظارة الدفترخاقاني^(١٦) لإصدار سندات الطابو لأشخاص مقابل تقديم المستفيدين مبلغ من المال يدفع فوراً^(١٧).

مما لاشك فيه إن الأوضاع في المناطق العشائرية كانت تتحكم فيها الروابط القبلية والولاء لشيخ القبيلة، إما الحكومة فقد كانت تؤدي دوراً محدوداً في هذه الحياة، ومن ثم كان نفوذ القبيلة أقوى بكثير من نفوذ الدولة، لاسيما في المنتفق التي كانت منطقة عشائرية تتكون من عرب الاوار والمزارعين والفلاحين الذين يدينون بالولاء لأسرة (آل السعدون)^(١٨)، المعترف بسيطرتهم قبلياً وحكومياً^(١٩).

كان نفوذ آل السعدون قوياً في لواء المنتفق لدرجة إن القبائل تخشى سلطتهم اشد من سلطة الحكومة العثمانية , كان العثمانيون يكتفون من آل السعدون بدفع الجزية . إذ كان شيوخ هذه الإمارة يلتزمون ديار المنتفق من الدولة العثمانية ببذل سنوي من النفوذ , وكان بدل الأرض يقدر بذمة الشيخ نتيجة مزايده تدعو إليها الحكومة فتسند المشيخة إلى من تراه ملائماً لمصلحتها وكان المتعهد بالمال يسمى شيخاً^(٢٠).

وبالتالي فإن هذه الإجراءات والقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية مهدت إلى ظهور الإقطاع في المنتفق.

ثانياً // موقف الإدارة العثمانية من سياسة الإقطاع في لواء المنتفق :

عندما جاء مدحت باشا^(٢١) لولاية بغداد في نيسان عام ١٨٦٩ , زود بسلطتين من الحكومة العثمانية مدنية والأخرى عسكرية في آن واحد , مما جعله يعمل على تطبيق وتنفيذ القوانين العثمانية بكل قوة , بعد إن وجد السلطة ضعيفة جداً ولا وجود لها , فأنشأ مجلسين لمساعدته في تثبيت سلطاته , الأول: مجلس أداري يتعامل مع الشؤون الإدارية والقضائية والمدنية , و الثاني مجلس عام للنظر في الشؤون المالية ثم وضع عدة موظفين وفي مقدمتهم مدير الدفتر خاقاني أي مدير تسجيل الأراضي^(٢٢).

كان على مدحت باشا عند تسلمه مقاليد السلطة التعامل مع فئتين من العشائر, الأولى : مستقرة في ظل الإقطاع وهم الفلاحون الذين كان ولاؤهم موجهاً للشيوخ بدلاً من الدولة العثمانية, إما الفئة الثانية فهي : العشائر البدوية التي كانت تشكل مصدر قلق مستمر للسكان والحكومة, بسبب غاراتها المتكررة على القوافل والمدن , لذا قرر مدحت باشا إتباع سياسة جديدة تضمن سياسة العلاقة بين العشائر والحكومة العثمانية, لذا اهتم بتوطين العشائر وإقامة نظام ملكية الأرض من خلال نقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات فلاحية مستقرة يمارسون الزراعة ويخضعون إلى إدارة الدولة^(٢٣). إذ كان هدفه تشجيع توطين العشائر بعد استقرارهم في الأراضي التي تفوض لهم القضاء على نزاعاتها حول الأراضي وتوجيه ضربة للنظام القبلي بإلغاء الملكية الجماعية للأرض وتحويلها إلى الملكية الفردية الصغيرة التي يصبح الفلاح بموجبها مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة بدلاً من وساطة شيخ القبيلة^(٢٤).

طبق مدحت باشا سياسته هذه على أراضي لواء المنتفق خاصة , إذ كان الطابو يلغي سلطة الشيخ في منح الأراضي لعشائره , ويحدد العلاقة بين الفرد الدولة وبهذا يتم إلغاء الملكية الجماعية للأرض إي ملكية العشيرة^(٢٥).

وبسبب حرمان أفراد العشائر من حق ملكية الأرض , حدثت العديد من الاضطرابات والتحركات العشائرية لذا توصل مدحت باشا إلى فكرة تفويض الأراضي^(٢٦) الأميرية إلى مزارعها عن طريق تمليكها لهم بالطابو^(٢٧).

إلا إن الجهاز الحكومي الذي وضع لتسجيل الأراضي لم يكن أميناً في تطبيق القوانين بسبب الرشاوى والمحسوبية وعدم مسح الأراضي وتسجيلها بطريقة سليمة^(٢٨).

ولغرض إحكام سياسة مدحت باشا في المنتفق طلب من زعيم الإمارة ناصر السعدون^(٢٩) تأسيس متصرفية جديدة لمناطق سوق الشيوخ مع إعطاء لقب باشا بدلاً من الشيخ بعد إن يصبح موظفاً لدى الدولة العثمانية , لذا اتفق الطرفان على^(٣٠):

١- تأسيس متصرفية جديدة باسم متصرفية المنتفق , تكون برياسة أمير المنتفق ناصر السعدون , وجعلها متصرفية بدلاً من سوق الشيوخ في مقر المتصرفية السابق , وتسميتها (الناصرية)^(٣١) تيمناً باسم ناصر السعدون .

٢- تفويض الأراضي الأميرية وشراءها من الدولة وتسجيلها بسندات الطابو وتوطين ساكنيها من العشائر .

لذلك يمكن القول إن سياسة مدحت باشا كانت تقوم على أساس تفتيت أراضي اللواء إلى قطع صغيرة فحسب بل تم اللجوء إلى التقسيط الميسر على مدد زمنية بعيدة^(٣٢).

بعد ذلك تقدم الشيخ ناصر السعدون مع أفراد عائلته لشراء الأرض , فاشترى معظم الأراضي مغتتمين الفرصة لأنهم قدروا قيمة الأرض من غيرهم من أفراد العشائر الذين كانوا يرفضون الاستقرار وتملك الأرض تهرباً من الجندية والضرائب^(٣٣).

في ضوء هذه السياسة ترتب على أبناء العشائر إن يؤدوا حصة من إنتاجهم الزراعي تعادل حصة الحكومة من الضرائب وذلك جراء انفراد آل السعدون بملكية الأرض التي كانت أساساً تحت تصرف اتحاد عشائر المنتفق فقد أصبحت هذه العشائر في خط المواجهة مع السلطة من دون شيوخهم الذين تقلدوا وظائفهم وتلقبوا بألقابهم^(٣٤).

بالتالي أسهمت سياسة (فرق تسد) التي اتبعاها مدحت باشا في القضاء على أسرة آل السعدون وذلك بعدة أساليب منها تملك بعض أفراد هذه الأسرة مقاطعات كبيرة في الأراضي وفق نظام الطابو وجعلها ملتزمة لأراضي المنتفق , وتجمع الضرائب إليها مقابل دفع جزء منها للدولة العثمانية , مع حرمان بعض الأفراد من الأراضي ثم أضافت الدولة العثمانية لزعامه هذه الأسرة ميزة أخرى إلا وهي جعلهم مفوضين من قبلها وبالتالي أصبح أفراد العشائر فلاحين لدى شيوخها^(٣٥).

أما في مدة حكم الوالي رؤوف باشا (١٨٧٢-١٨٧٣) , وفي عهد الولاية الذين أعقبوه لم تنفذ عملية تفويض الأراضي بالطابو بصورة مطلقة بوصفها سياسة تهدف إلى توطين العشائر وربطها بالأرض , فقد كانت مساحات بعض الأراضي تعلن بالمزايدة العلنية فيقدم على طلبها شيوخ العشائر فقط , وأغنياء المدن من التجار والموظفين , إذ تقدم آل السعدون وفي مقدمتهم الشيخ ناصر السعدون وتفوضوا الكثير من الأراضي والمساحات التي كانت تتصرف بها العشائر , حيث تفوض الشيخ فهد السعدون^(٣٦) أراضي تقطنها العشائر في الغراف تبلغ مساحتها حوالي نصف مليون دونم^(٣٧).

من جانب آخر قام الولاية العثمانيين بعد مدحت باشا بتفويض الأراضي إلى كبار الموظفين ورجال الجيش وكان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)^(٣٨) على رأس من تفوض أراضي في العراق , وقد عرفت بالأملاك السنوية^(٣٩) التابعة إلى الخزينة الخاصة المرتبطة بالسلطان مباشرة^(٤٠).

بالتالي كان ظهور العوائل الإقطاعية التي تمتلك إقطاعاً كبيراً من الأرض بمثابة النواة الأولى لظهور الإقطاع التقليدي في العراق بصورة عامة والمنتفق بصورة خاصة. وبداية تفكك نظام العشائر من الداخل. ولاسيما بعد نشوب نزاع بين آل السعدون المالكيين الرسميين للأراضي والفلاحين المتصرفين بها الذين تشبثوا بحقهم في الأراضي^(٤١).

كانت الهيمنة لآل السعدون إذ استطاعوا شراء مساحة واسعة من الأراضي، في وقت كانت الحكومة ترغب الأهالي في شراء الأراضي الزراعية، إلا أنها لم تجد من يشتريها خوفاً من الضرائب والتجنيد الإلزامي. لذلك انتهب آل السعدون الفرصة واشتروا الأرض بثمن بخس سواء بالاستحواذ أو بالسيطرة ملكاً لهم وقاموا بتأجيرها على الفلاحين وهذا ما قوى سيطرتهم^(٤٢).

لذلك أصدرت الحكومة العثمانية قانوناً في عام ١٨٩٢ جعلت فيه ملكية الأراضي تعود للدولة وحدها، ولها حق تأجيرها حسب رغبتها دون مشاركة أي طرف آخر^(٤٣).

يمكن القول كان لهذه السياسة العثمانية تجاه أراضي لواء المنتفق أثر بالغة الأهمية، لاسيما ظهور الإقطاع وسيطرة واستحواذ الإقطاعيين على النشاط الاجتماعي لأبناء هذا اللواء وفي كافة المجالات.

ثالثاً: موقف عشائر المنتفق من سياسة الإقطاع :

كان طبيعي جداً إن تحصل ردود فعل من قبل عشائر المنتفق ترفض سياسة التفويض للأراضي الزراعية التي كان يعدونها ملكاً لهم، خصوصاً بعد إن أصبح عليهم إن يؤدوا مقداراً من إنتاجهم الزراعي في كل عام تعادل حصة الحكومة ومقدارها يبلغ ٢٠٪ من الإنتاج تعرف ب (الملكية)^(٤٤).

بدأت العشائر تحركاتها الرافضة لسياسة الإقطاع في عام ١٨٧٧ عندما شعرت إن الوقت مناسب وذلك بعد نفي السلطات العثمانية الشيخ ناصر السعدون عن إمارة المنتفق والبصرة بعد تعاضم نفوذه، وكذلك انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا^(٤٥). لذلك أعلنت العشائر عن امتناعها عن دفع الضرائب وأشهرت السلاح بوجه آل السعدون الذين اضطروا إلى الهرب^(٤٦).

لم يستقر الوضع في المنتفق وواصلت العشائر امتناعها عن إعطاء الضرائب المفروضة عليها حتى أنها اصطدمت مع قوات عسكرية أرسلتها السلطة العثمانية عام ١٨٨٠ لإخضاع عشائر المنتفق^(٤٧). ولم تكتفي السلطة العثمانية بذلك بل أرسلت قوات عسكرية لأغلب المناطق القريبة من المنتفق للحد من انتشار التحركات العشائرية التي أخذت تقطع أسلاك التلغراف وتحاصر الجنود العثمانيين الموجهين في المنتفق الذي بلغ عددهم حوالي (١٥٠٠) جندي^(٤٨).

أرادت عشائر المنتفق في هذا الوقت إلحاق هزيمة كبيرة بالقوات العثمانية المتواجدة في مناطقها من خلال التحالف فيما بينها , وكادت إن تنجح في خطتها لو لا الخيانة التي حدثت من بعض العشائر التي نقلت تحالفها مع القوات العثمانية والتي كان يقودها القائد العثماني عزت باشا , مما دفع العشائر إلى الانسحاب نحو الشطرة التي رفضت استقبالهم , فانسحبوا نحو بادية الشامية بعيداً عن الجيش العثماني , لكنها رضخت لدفع الضرائب بعد تشكيل الإدارة المباشرة , غير أنها عادت إلى الامتناع بعد قضاء الدولة العثمانية على انتفاضة منصور السعدون^(٤٩) , الذي قام بها بعد فرار من بغداد إلى المنتفق عام ١٨٨١^(٥٠).

شهد منتصف العقد التاسع من القرن التاسع عشر تحركاً أكثر قوة من التحركات السابقة لعشائر المنتفق وامتنعت عن دفع الضرائب وطردت موظفين الحكومة , وكانت النتيجة إن سقط عدد من أفراد القوات النظامية عند تصادمها مع عشيرتنا آل حسن وحجام , وتوسع تحرك العشائر بعد انضمام عشائر الحمار , الأمر الذي استدعى السلطة العثمانية إلى إرسال قوات إضافية من الناصرية والبصرة تمكنت من السيطرة على الوضع بعد استخدام الأسلحة النارية وإجبار شيوخ العشائر على إيقاف تحركهم^(٥١).

بعد عشر سنوات من ذلك الاصطدام إي في آب عام ١٨٩٥ تمكنت عشائر بني أسد بزعامة شيخها حسن الخيون^(٥٢) تساندها بعض العشائر بدحر القوات العثمانية المتواجدة في الجبايش , هذا ما دفع السلطة العثمانية إلى إرسال قوات بقيادة فاضل الداغستاني قي الرابع والعشرين من آب عام ١٨٩٥ للسيطرة على الوضع^(٥٣). وبالفعل تمكنت السلطة العثمانية من عزل الشيخ حسن الخيون وتعيين جايد الخيون^(٥٤) شيخاً لبني أسد بدلاً من عمه , وانشأت أيضاً جندرمة ودائرة برق تستخدم للأغراض الحكومية , وقوة صغيرة من الشرطة المحلية^(٥٥). وبعد عام من ذلك قامت السلطة العثمانية لزيادة سيطرتها من خلال تعيين مديراً مقيماً في الجبايش يديرها بمعاونة المخاتير وقللت من الاعتماد على الشيخ جايد وذلك بعد اغتيال ضابط عثماني برتبة رائد في الاوار من قبل جاسم آل محمد آل خيون أخ الشيخ جايد في عام ١٨٩٦^(٥٦).

أستمر آل السعدون حتى عام ١٩٠٠ في سيطرتهم واستحوادهم للأراضي وانحيازهم للسلطة العثمانية أمام عزوف العشائر عن شراء الأراضي خوفاً من الالتزامات إزاء الدولة مثل الضرائب والتجنيد^(٥٧).

شهد عام ١٩٠٦ تحركاً لعشائر حجام وحميد آل حسن لرفض تسلط الولاية وامتنعت عن دفع الضرائب وأخذت العشائر بمحاصرة سوق الشيوخ وسقط خمسة عشر جندياً وجرح أربعة عشر آخرين نتيجة للاصطدام^(٥٨) كذلك فشلت القوات النظامية التي وصلت من البصرة والناصرية والعمارة في السيطرة على الوضع^(٥٩). وحينما أراد مخلص باشا (١٩٠٦-١٩٠٧) والي البصرة التوصل إلى حل مع العشائر من خلال إجراء تخفيضات في قيمة الضرائب , إلا إن العشائر رفضت ذلك الحل , الأمر الذي دفع الوالي إلى إرسال قوات عسكرية لفرض السيطرة غير أنها لم تتمكن وكانت النتيجة عزل الوالي مخلص باشا بعد استدعائه إلى اسطنبول^(٦٠).

في عام ١٩١٠ تبنى ناظم باشا والي بغداد سياسة الحكم في المنتفق , فعين سعدون باشا متصرفاً للناصرية حيث بدأ الأخير سياسته القائمة على القوة لفرض السيطرة على الوضع خصوصاً في قضاء الشطرة بعد استمالة بعض عشائرها (البو شمخي والجاسم) واستطاع اخذ الضرائب , هذه السياسة دفعت العشائر إلى الاصطدام بالقوات النظامية ورفضها سياسة السعدون الأمر الذي دفع السلطات العليا إلى إرسال لجنة التحقيق لمعرفة أسباب تردي الوضع في المنتفق , توصلت اللجنة إلى إن أسباب النزاع فضلاً عن سياسة سعدون باشا الساعي لانتزاع السلاح هو احتكار الأراضي الزراعية من قبل الشيوخ^(٦١). وأوصت اللجنة بضرورة إعادة توزيع الأرض من جديد , وتنحية سعدون باشا من متصرفية الناصرية , وبالفعل أخذت السلطات العثمانية بما جاء في تقرير اللجنة حيث كلفت طالب النقيب^(٦٢) بالقبض على سعدون باشا وإرساله إلى سوريا لتمهيد الطريق للخطوة الأخيرة لمحاولة التفرقة وتحطيم النظام العشائري^(٦٣).

دخلت عشائر آل ازيرج في صدام مسلح مع القوات العثمانية بعد رفضها مأموري الحكومة الذين أرسلوا لتخمين الأراضي الزراعية وقتل القائد مصطفى باشا إجلال العشيرة المذكورة من أراضيها^(٦٤).

أرسلت اسطنبول بعد ذلك يوسف باشا وخولته إجراء الإصلاحات في لواء المنتفق تحت اسم (مأمور إصلاحات لواء المنتفق) , فحاول الوالي إجراء المزايدة على أراضي الصديفة في قضاء الشطرة لأكثر من شخص وببديل أكثر من بدلها السابق بعد فسخ التزام ملتزمها الشيخ خيون آل عبيد^(٦٥) شيخ عشائر عبوده , غير إن هذا الإجراء لم يحظ بالموافقة , لذا لجأ يوسف باشا إلى سياسة التفرقة من خلال إلغاء الالتزام السابق لأرضي خيون العبيد , مما حدى بالشيخ خيون مغادرة الشطرة إلى مقاطعة الصديفة بسبب إجراءات يوسف باشا المعادية له ثم لجأ إلى التحالف مع عشائر بني زيد والبو سعد والقره غول والجرارونه والبو خليف وال ازيرج ضد يوسف باشا في حين وقفت عشرة البو شمخي وال جاسم إلى جانب قوات الوالي العثماني^(٦٦).

وقع الاصطدام بين الطرفين في آذار عام ١٩١٠ وبعد خطة ناجحة تمكن خيون آل عبيد والعشائر المتحالفة معه من الصمود أمام الإطلاق الناري الكثيف الذي قامت به القوات العثمانية , لتتحرك بعدها العشائر بحركة سريعة استطاعت إلحاق الهزيمة بالجند مما دفعهم للانسحاب من المعركة وبهذا أفلتت زمام الأمور من يد القائد يوسف باشا^(٦٧).

عاد الشيخ خيون آل عبيد لفرض سيطرته على الأراضي وقادة معارك مع عشائر بني زيد وال عواد الأمر الذي دفع العشائر إلى تقديم شكاوي ضد خيون للحكومة خصوصاً بعد فشل القوات التي أرسلها القائد العثماني مصطفى نادر ببيك (١٩١٣-١٩١٤) متصرف المنتفق عام ١٩١٣ للحد من قوة خيون , الأمر الذي دعا السلطات العليا في اسطنبول التوعد بإرسال قوة عسكرية كبيرة لإعادة السيطرة على المنتفق وتأييد عشائرها , غير إن قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أنهى هذا التوعد والتهديد العثماني^(٦٨).

بذلك فشلت اغلب محاولات السلطات العثمانية في إيجاد الحلول المناسبة للعشائر في المنتفق ,
والحد من مشاكل الأراضي والتسلط الذي يمارسه بعض الشيوخ الإقطاعيين الموالين للسياسة
العثمانية .

الخاتمة :

سعى مدحت باشا بعد مجيئه لحكم العراق الى تنفيذ السياسة العثمانية , فشرع في تنفيذها من
خلال تأسيس مدينة الناصرية مع منحه مساحات واسعة من الأراضي على وفق نظام الطابو له
ولأسرته من بعده , في الوقت لم يعطوا الزراع عملية تفويض الأراضي أهمية , إذا اعتقدوا إن الوضع
الجديد لايزيد من واجباتهم التي لاتتعدى سوى دفع الضرائب إلى الزعيم السعدوني بوصفه ملتزماً من
قبل الحكومة العثمانية , وهذا ما أدبالي تملك ال السعدون لأراضي لواء المنتفق , وأصبحوا الزراع
مجرد فلاحين عند الزعماء السعدونيين وأذعنوا لدفع حصة من أملاكهم لأصحاب الأرض إلى جانب
دفع الضرائب , وبالتالي تكرر الإقطاع داخل المجتمع المنتفقي .

الهوامش :

- (١) ابن منظور ,لسان العرب , ج ١١ , دار الأحياء العربي , بيروت , د.ت , ص ٢٢٤ .
- (٢) عبد الرضا الحميري ,نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه , بغداد ٢٠١٣ , ص ١٨-١٩ .
- (٣) سيار كوكب علي جميل , تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦ , دار الكتاب للنشر والتوزيع , ط ١ , الموصل
١٩٩١ , ص ٩٠ .
- (٤) الأراضي الأميرية : هي الأراضي التي تعود ملكيتها المطلقة للدولة , ويجوز إن تنتفع منها مباشرة أو توّجرها
للاستفادة منها , للمزيد ينظر : خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الأزري , تاريخ أحكام الأراضي في العراق ,
دار الرشيد للنشر , بغداد , ١٩٨٠ ' ص ٦ .
- (٥) البرتين جويده , مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق , ترجمة امجد حسين , بيروت , ٢٠٠٨ ,
ص ٦ ; عبد الرضا الحميري , المصدر السابق , ص ١٠١ .
- (٦) هي اكبر وحدة إدارية ,قسم العثمانيون البلدان التي سيطروا عليها الى ايالات , وكانت كل ايالة منفصلة عن
الأخرى إداريا وماليا وقضائيا , وتتكون الايالة من عدد من السناجق, استمر العمل بهذا النظام حتى صدور قانون
الولايات عام ١٨٦٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر : ساطع الحصري ,البلاد العربية والدولة العثمانية , دار العلم

- للملايين ، ط ٢، بيروت، ١٩٦٠، ص ٢٣٠، ٢٣٩؛ بشينه عباس الجنابي ، نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد ٧١ ، ٢٠١١، ص ٤٩ .
- (٧) الخاص: وهو اكبر الاقطاعات مساحة يتجاوز دخلة من مائة ألف اقجة (اصغر وحدة نقد عثمانية) أعطي إلى أفراد الأسرة الحاكمة ، أما التيمار: فهو إقطاع صغير لا يتجاوز دخلة على عشرين ألف اقجة ويطلق على صاحبة تيمارجي ، وفيما يتعلق بالزعامات: فيتجاوز دخلة عشرين ألف اقجة ويسمى صاحبة زعيم للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٩ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١ .
- (٨) خط شريف كولخانة : أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية وضع الإصلاح على المبادئ الأوربية ، كفل تامين شعوب الإمبراطورية على أرواحهم وأموالهم وإعراضهم مهما تنوعت دياناتهم وجنسياتهم، كما اقر نظاماً جديدة لتقدير الضرائب وجبايتها. للمزيد من التفاصيل ينظر :إسماعيل احمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي ، ط ٢ ، مكتبة العبيكان ، د.م ، ١٩٩٨ ، ص ١٥٣ .
- (٩) خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الازري ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
- (١٠) عبد الرحمان البزاز ، أحكام الأراضي في العراق ، مطبعة الأهالي ، بغداد ، ١٩٤٠ ، ص ١٧، ١٢ .
- (١١) صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ١٧ .
- (١٢) خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الازري ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
- (١٣) للمزيد حول معنى مصطلح طابو ينظر : سيار كوكب علي جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦؛ عماد الجواهري ، مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٤٧٦ .
- (١٤) جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (١٨٦٩-١٩١٣) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤١٠ .
- (١٥) كريم احمد حامي السعدون ، تأثير نظام الطابو على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إمارة المنتفق ١٨٦٩-١٨٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٥ ، ص ٥٧ .
- (١٦) دفتر خانة (دائرة الدفتر خاقاني) هي دائرة الطابو والتحرير لها فروع في بغداد منذ القرن السادس عشر ، تحفظ فيها السجلات التي تتضمن قيود أراضي الدولة كافة ، وتعيين أصنافها من تيمار وزعامات وخاص وملاك ووقف ، وتتضمن هذه السجلات معلومات عن الضرائب والثروة الحيوانية والسكان والمحاصيل الزراعية وغيرها .إيناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨ ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٦٧ .
- (١٧) البرتين جويده ، المصدر السابق ، ص ٦ .
- (١٨) تعود التسمية التي غلبت على هذه الأسرة الى مشيخة سعدون بن محمد بن مانع بن شبيب ، نزحوا من الحجاز واستوطنوا أرض العراق في بداية القرن السادس عشر عندما جاء احد أشرف مكة وسكن مع قبائل بنو مالك فاتخذوه رئيساً ، ثم أصبح رئيساً لعشائر المنتفق . للمزيد من التفاصيل ينظر : د . ك. م ، ملفات البلاط الملكي ، ملف رقم ١١٥٧ / ٣١١ ، التقارير الحكومية ، تقرير حول لواء المنتفق وسكانه ، بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٣١ ، و ٣٤ ، ص ٩٤ .

(١٩) دعاء ثامر حسن , مشكلة الأراضي في لواء المنتفق ١٩١٥-١٩٥٨, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار ٢٠١٦. ص ٨ .

(٢٠) عبد الله الفياض , مشكلة الأراضي في لواء المنتفق , مطبعة سلمان , بغداد , ١٩٥٦, ص ٢٥, ٣٠.

(٢١) هو احمد شفيق ولد في اسطنبول في تشرين الأول علم ١٨٢٢ , أكمل دراسته فيها , تقلد مناصب عدة في البلقان بين عامي ١٨٥٣-١٨٥٨ أصبح والياً على بغداد عام ١٨٦٩ , توفي في ٨ نيسان ١٨٨٤ في الطائف بعد إن نفي إليها بتهمة اغتياله السلطان عبد العزيز .للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عصفور سلمان , العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ , مؤسسة مصر مرتضى للكتاب , العراق ٢٠١٠ , ص ١٠ وما بعدها .

(٢٢) دعاء ثامر حسن , المصدر السابق , ص ١١ .

(٢٣) شاكر حسين دمدوم الشطري , العراق في عهد مدحة باشا ١٨٦٩-١٨٧٢, مجلة الآداب ذي قار , المجلد الثالث , العدد ٩ , نيسان ٢٠١٣ , ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٢٤) عبد ربه سكران إبراهيم , السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني , مطبعة تكريت , المجلد الخامس عشر, العدد ٢, آذار ٢٠٠٨, ص ٤٢٦.

(٢٥) مروة حبيب حسن , الإدارة العثمانية في لواء المنتفق ١٨٦٩-١٩١٥ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , ٢٠١٥, ص ١٢٩ .

(٢٦) تفويض الأراضي : سياسة يقصد بها التزام العشائر بتأدية حصة من انتاجها الزراعي تعادل حصة الحكومة من الضرائب وتسمى بالحصة الملاكية وتبلغ ٢٠٪ من الإنتاج يقوم بجبايتها السركال . للمزيد ينظر : عبدالله الجوراني , دراسة وثائقية في تاريخ المنتفق الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أواخر العهد العثماني -١٩٥٨ , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , ٢٠٠٨, ص ٥٤.

(٢٧) جاسم محمد حسن , العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب جامعة بغداد , ١٩٧٥, ص ٤٣ .

(٢٨) ابن البطائح , مشكلة أراضي لواء المنتفق , مجلة عالم الغد , بغداد , ج ٢٢, السنة الثانية , ١٦ آذار ١٩٤٧ , ص ٥٩٥ .

(٢٩) هو ناصر بن راشد بن ثامر بن سعد بن الكبير الملقب ب (الأشقر) , أصبح أميراً على المنتفق للمدة (١٨٦٦-١٨٧٤) , ثم والياً على البصرة للمدة (١٨٧٥-١٨٧٦) . للمزيد من التفاصيل ينظر :خالد السعدون , ناصر باشا السعدون بين الأمانة والإدارة ١٨٦٦-١٨٨٥ ,المكتب الجامعي الحديث , د , م , ٢٠١١. ص ١ وما بعدها .

(٣٠) حميد حمد السعدون , إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة العربية الإقليمية (١٥٤٦-١٩١٨) , دار وائل للنشر , عمان , ١٩٩٩, ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٣١) الناصرية : كانت بلدة سوق الشيوخ مركز اللواء في البداية ثم ارتأى مدحت باشا الانتقال إلى مدينة أخرى تشاد على الغراف إلى الشمال منها , فشرع ببناء المدينة في نهاية أب عام ١٨٦٩ , ووضع تصميمها المهندس البلجيكي (جوليس نيللي) وسميت بالناصرية تيمناً باسم ناصر السعدون . للمزيد من التفاصيل ينظر سليم مطر وآخرون , موسوعة المدائن العراقية , مركز دراسات الأمة العراقية , بغداد , ٢٠٠٥ , ص ٢٣١-٢٣٢ .

- (٣٢) شاکر حسین دمدوم الشطري , السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩-١٩١٤ , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠١٢, ص١٢٩
- (٣٣) عبد الحكيم عجیل عبد الرزاق السعدون , السعدون والسياسة العثمانية ١٨٦٩-١٩١٧, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة البصرة , ١٩٩٦ , ص٦٨ .
- (٣٤) دعاء ثامر حسن , المصدر السابق , ص ١٩ .
- (٣٥) د. ك. و , ملفات وزارة الداخلية , ملف رقم ٣٢٠٥٠/٧٩١٠ , (طلبات ملاكية) , مشكلة أراضي المنتفق , بتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٤٣ , ٣٣ , ص ٩١ .
- (٣٦) فهد بن علي بن ثامر بن سعدون الكبير من شيوخ المنتفق البارزين , تولى الرئاسة في المنتفق عدة مرات , كما نال لقب باشا عام ١٨٦٦ , عين متصرفا للحلة في عام ١٨٦٩ , توفي عام ١٨٩٦ . ينظر : محمد حسن علي مجيد , ولاية الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني في العراق ١٨٠٠-١٩١٧ واثرا في الشعر , مجلة المؤرخ العربي , بغداد , العدد ٢٠ , ١٩٨١ , ص٢٧٣ .
- (٣٧) محمد احمد محمود , أحوال العشائر العراقية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , ١٩٨٠ , ص ٩٨ .
- (٣٨) السلطان عبد الحميد الثاني بن السلطان عبد المجيد , وهو السلطان الرابع والثلاثون للدولة العثمانية , وفي عهده تم إعلان الدستور إبان توليه السلطة إلا انه سرعان ما أوقف العمل به عام ١٨٧٨ , وظهرت في عهده الكثير من الجمعيات أبرزها جمعية الاتحاد والترقي التي استطاعت عام ١٩٠٨ إن تعزل السلطان . ينظر : احمد عبد الرحيم مصطفى , في أصول التاريخ العثماني , دار الشروق , القاهرة , ١٩٨٢ , ص ٢٤٠ , ٢٧٣ .
- (٣٩) وهي الأراضي التي فوضها السلطان عبد الحميد الثاني وكانت تشمل حوالي ٣٠ من أراضي العراق , وأسس لجنة مركزية في بغداد لإدارة شؤونها تسمى (إدارة سنوية) , وكانت الإدارة السنوية تحصل على الأراضي الأميرية عن طريق المزايدة , وعدت الأملاك السنوية من أهم التطورات الاقتصادية والعمرانية التي شهدتها العراق في أواخر القرن التاسع عشر , واستمر إدارتها حتى قيام انقلاب ١٩٠٨ , حيث قامت الدولة العثمانية بمصادرة تلك الأراضي بعد خلع السلطان عبد الحميد وأصبحت تعرف (ب الأملاك المدورة) . للمزيد من التفاصيل ينظر : شاکر حسین دمدوم الشطري , تاريخ الشرطة خلال العهد العثماني , ص١٤٩ .
- (٤٠) دعاء ثامر حسن , المصدر السابق , ص ٢٥ .
- (٤١) شاکر حسین دمدوم الشطري , تاريخ الشرطة خلال العهد العثماني ١٨٨١-١٩١٧ , دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٦ , ص ١٥٠ .
- (٤٢) المصدر نفسه , ص ١٥٠-١٥١ .
- (٤٣) عزيز سباهي , مواقف من المسألة الزراعية في العراق , دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر , بغداد , ٢٠١٠ , ص ٩٨ .
- (٤٤) عبد الله فياض , المصدر السابق , ص ٥٨ .
- (٤٥) محمد احمد محمود , المصدر السابق , ص ١٠٥ .
- (٤٦) مروة حبيب حسن , المصدر السابق , ص ١٢٨ .

- (٤٧) محمد احمد محمود , المصدر السابق , ص ١٠٥ .
- (٤٨) حميد حمد السعدون , المصدر السابق , ص ١٦٥ .
- (٤٩) منصور بن راشد بن ثامر بن سعدون الكبير , تولى الإمارة مرتين الأولى (١٨٥٢-١٨٥٥) , والثانية (١٨٥٨-١٨٦٠) , قام بانتفاضة ضد الدولة العثمانية متخذاً بنفسه لقب سلطان البر محاولة لإعادة مكانته وسلطته بعد نفيه , غير ان السلطات العثمانية أنهت انتفاضته في معركة الريس عام ١٨٨١ . ينظر للمزيد من التفاصيل : عبد الله الفياض , المصدر السابق , ص ٥٤ .
- (٥٠) دعاء ثامر حسن , المصدر السابق , ص ٤١-٤٢ .
- (٥١) جريدة الزوراء , بغداد , السنة السادسة عشر , العدد ١٢١٥ , ٢٧ نيسان ١٨٨٥ .
- (٥٢) حسن بن خيون بن جناح بن ناصر بن محمد بن حسين , تولى الرئاسة بعد مقتل أخيه محي , فكانت مدة مشيخته (١٨٦٦-١٨٩٢) , لقب ب(ملك الاهوار) , وفي عام ١٨٩٩ قام بانتفاضة ضد الحكومة العثمانية , توفي عام ١٩٠٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر : رقية حسن البرزنجي , سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩٥٤ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , الجامعة المستنصرية , ٢٠١٣ , ص ١٠٠٧ .
- (٥٣) جعفر الحسني وماهر القيسي , الثورة الزراعية في الريف العراقي , مطبعة الجمهورية , بغداد , ١٩٧٠ , ص ١٥ .
- (٥٤) جايد بن محمد بن خيون بن جناح بن الحاج ناصر الاسدي , أصبح شيخاً لقبيلة بني أسد للمدة (١٨٩٥-١٩١٦) بدلاً من عمه حسن الخيون . للمزيد من التفاصيل ينظر : رقية حسن البرزنجي , المصدر السابق , ص ١٩ .
- (٥٥) ميثاق خير الله جلود , انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني , مركز الدراسات الإقليمية , الموصل , العدد ١٠ , السنة ٢٠١٢ , ص ٢٧٣ .
- (٥٦) دعاء ثامر حسن , المصدر السابق , ص ٤٤ .
- (٥٧) مروة حبيب حسن , المصدر السابق , ص ١٣٠ ; إسماعيل نوري الربيعي , الزراعة والعلاقات الزراعية في العراق أواخر العهد العثماني , مجلة إيلاف , العدد ٥٤٤١ , الخميس ١٤ نيسان ٢٠١٦ .
- (٥٨) محمد احمد محمود , المصدر السابق , ص ١٠٦ .
- (٥٩) خالد السعدون , الأوضاع القبلية في البصرة ١٩٠٨-١٩١٨ , شركة الربيعان للنشر والتوزيع , الكويت , ١٩٨٨ , ص ١١٣ .
- (٦٠) دعاء ثامر حسن , المصدر السابق , ص ٤٥ .
- (٦١) علي ناصر حسين , شيوخ وعشائر لواء المنتفق في الوثائق البريطانية , دراسة في أحوال عشائر المنتفق منذ أواخر العهد العثماني الى نهاية عهد الملك فيصل الأول ١٩٣٣ , دار العباد للطباعة والنشر , بغداد , ٢٠٠٨ , ص ٦٥ .
- (٦٢) طالب السيد رجب السيد محمد سعد بن طالب بن درويش الرفاعي , ولد عام ١٨٧١ في البصرة , تعلم ونشأ زعيماً وولع بالحياة العامة فمنحته الدولة العثمانية الرتبة الثانية ثم رقي الرتبة مير ميران وسافر الى اسطنبول عام ١٨٩٩ لتأكيد ولائه للدولة العثمانية ' عين عام ١٩٠١ متصرف للإحساء وبعد تأسيس الحياة النيابية في العراق عين عضواً ١٩٠٨-١٩١٤ , اعتزل العمل السياسي عام ١٩٢٤ , توفي في ١٦ حزيران عام ١٩٢٩ . حميد

- المطبعي , موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين , ج ٢ , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , ١٩٩٦ , ص ١٢٥ .
- (٦٣) محمد حمد السعدون , المصدر السابق , ص ٢٤٤ .
- (٦٤) ميثاق خير الله جلود , المصدر السابق , ص ٢٧٤ .
- (٦٥) خيون بن عبيد بن عباس ولد في الشطرة عام ١٨٨٨ , تولى زعامة عشيرة العبوده وعمره لا يتجاوز ١٧ سنة, عين قائمقام لقضاء الشطرة عام ١٩١٥ , أصبح نائباً عن المنتفق في عام ١٩٢٨ , ١٩٣٠ , ١٩٣٣ , ١٩٣٤ , ١٩٣٥ , ١٩٣٧ , ١٩٣٩ , ١٩٤٣ , انتخب عضواً لمجلس الاعيان عام ١٩٤٧ , واستمر حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ , توفي في ٢٨ نيسان ١٩٧٠ , للمزيد من التفاصيل ينظر :شاكر حسين دمدوم الشطري , تاريخ الشطرة خلال العهد العثماني, ص ١٢٣ .
- (٦٦) المصدر نفسه , ص ٢١٤ .
- (٦٧) عبد الجليل الطاهر , العشائر العراقية , عشائر الناصرية والعمارة والبصرة , ج ١ , بيروت , ١٩٧٢ , ص ٣٦٨ .
- (٦٨) علي ناصر حسين , المصدر السابق , ص ٦٩ .

المصادر والمراجع :

أولاً : الوثائق :

- ١- د . ك . م , ملفات البلاط الملكي ,ملفة رقم ١١٥٧ / ٣١١ , التقارير الحكومية , تقرير حول لواء المنتفق وسكانه بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٣١ , و ٣٤ .
- ٢- د . ك . و , ملفات وزارة الداخلية , ملفة رقم ٣٢٠٥٠ / ٧٩١٠ , (طلبات ملاكية) , مشكلة أراضي المنتفق , بتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٤٣ , ٣٣ .

ثانياً : الرسائل والاطاريح :

- ١- جاسم محمد حسن , العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب جامعة بغداد , ١٩٧٥ .
- ٢- دعاء ثامر حسن , مشكلة الأراضي في لواء المنتفق ١٩١٥-١٩٥٨ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار ٢٠١٦ .
- ٣- رقية حسن البرزنجي , سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩٥٤ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , الجامعة المستنصرية , ٢٠١٣ .
- ٤- شاكر حسين دمدوم الشطري , السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩-١٩١٤ , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠١٢ .
- ٥- عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق السعدون , السعدون والسياسة العثمانية ١٨٦٩-١٩١٧ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة البصرة , ١٩٩٦ .
- ٦- كريم احمد حامي السعدون , تأثير نظام الطابو على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إمارة المنتفق ١٨٦٩-١٨٨١ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة واسط , ٢٠١٥ .

- ٧- محمد احمد محمود , أحوال العشائر العراقية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , ١٩٨٠ .
- ٨- محمد عصفور سلمان الأموي , حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٩ , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ .
- ٩- مروة حبيب حسن , الإدارة العثمانية في لواء المنتفق ١٨٦٩-١٩١٥ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , ٢٠١٥ .

ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة :

- ١- ابن منظور , لسان العرب , ج ١١ , دار الأحياء العربي , بيروت , د.ت .
- ٢- احمد عبد الرحيم مصطفى , في أصول التاريخ العثماني , دار الشروق , القاهرة , ١٩٨٢ .
- ٣- إسماعيل احمد ياغي , الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي , ط ٢ , مكتبة العبيكان , د.م , ١٩٩٨ .
- ٤- إيناس سعدي عبد الله , تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨ , دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٤ .
- ٥- البرتين جويده , مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق , ترجمة امجد حسين , بيروت , ٢٠٠٨ .
- ٦- جعفر الحسني وماهر القيسي , الثورة الزراعية في الريف العراقي , مطبعة الجمهورية , بغداد , ١٩٧٠ .
- ٧- جميل موسى النجار , الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (١٨٦٩-١٩١٣) , مكتبة مدبولي , القاهرة , ١٩٩١ .
- ٨- حميد حمد السعدون , إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة العربية الإقليمية (١٥٤٦-١٩١٨) , دار وائل للنشر , عمان , ١٩٩٩ .
- ٩- حميد المطيعي , موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين , ج ٢ , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , ١٩٩٦ .
- ١٠- خالد السعدون , الأوضاع القبلية في البصرة ١٩٠٨-١٩١٨ , شركة الربيعان للنشر والتوزيع , الكويت , ١٩٨٨ .
- ١١- خالد السعدون , ناصر باشا السعدون بين الأمانة والإدارة ١٨٦٦-١٨٨٥ , المكتب الجامعي الحديث , د.م , ٢٠١١ .
- ١٢- خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الأزري , تاريخ أحكام الأراضي في العراق , دار الرشيد للنشر , بغداد , ١٩٨٠ .
- ١٣- ساطع الحصري , البلاد العربية والدولة العثمانية , دار العلم للملايين , ط ٢ , بيروت , ١٩٦٠ .
- ١٤- سليم مطر وآخرون , موسوعة المدائن العراقية , مركز دراسات الأمة العراقية , بغداد , ٢٠٠٥ .

- ١٥- سيار كوكب علي جميل , تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦, دار الكتاب للنشر والتوزيع
ط١ , الموصل , ١٩٩١.
- ١٦- شاكرك حسين دموم الشطري , تاريخ الشرطة خلال العهد العثماني ١٨٨١-١٩١٧ , دار ومكتبة
عدنان للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٦.
- ١٧- صلاح الدين الناهي , مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق , دار المعرفة , بغداد ,
١٩٥٥.
- ١٨- عبدالله الجوراني , دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية أواخر العهد العثماني -١٩٥٨ , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , ٢٠٠٨.
- ١٩- عبد الله الفياض , مشكلة الأراضي في لواء المنتفك , مطبعة سلمان , بغداد , ١٩٥٦.
- ٢٠- عبد الجليل الطاهر , العشائر العراقية , عشائر الناصرية والعمارة والبصرة , ج١ , بيروت ,
١٩٧٢.
- ٢١- عبد الرحمان البزاز , أحكام الأراضي في العراق , مطبعة الأهالي , بغداد , ١٩٤٠.
- ٢٢- عبد الرضا الحميري , نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه , بغداد ٢٠١٣.
- ٢٣- عزيز سباهي , مواقف من المسألة الزراعية في العراق , دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر
بغداد , ٢٠١٠.
- ٢٤- علي ناصر حسين , شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية , دراسة في أحوال
عشائر المنتفك منذ أواخر العهد العثماني الى نهاية عهد الملك فيصل الأول ١٩٣٣ , دار العباد للطباعة
والنشر , بغداد , ٢٠٠٨.
- ٢٥- عماد الجواهري , مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ , بغداد , ١٩٧٨.
- ٢٦- محمد عصفور سلمان , العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ , مؤسسة مصر مرتضى
للكتاب , العراق , ٢٠١٠.

رابعاً : البحوث المنشورة :

- ١- ابن البطائح , مشكلة أراضي لواء المنتفك , مجلة عالم الغد , بغداد , ج٢٢ , السنة الثانية , ١٦ آذار
١٩٤٧.
- ٢- إسماعيل نوري الربيعي , الزراعة والعلاقات الزراعية في العراق أواخر العهد العثماني , مجلة إيلاف ,
العدد ٥٤٤١ , الخميس ١٤ نيسان ٢٠١٦.
- ٣- بشينه عباس الجنابي , نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي , مجلة كلية التربية الأساسية ,
العدد ٧١ , ٢٠١١.
- ٤- شاكرك حسين دموم الشطري , العراق في عهد مدحة باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ , مجلة الآداب ذي قار ,
المجلد الثالث , العدد ٩ , نيسان ٢٠١٣.

- ٥- عبد ربه سكران إبراهيم , السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني , مطبعة تكريت , المجلد الخامس عشر, العدد ٢, اذار ٢٠٠٨.
- ٦- محمد حسن علي مجيد , ولاة الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني في العراق ١٨٠٠-١٩١٧ واثرها في الشعر , مجلة المؤرخ العربي , بغداد , العدد ٢٠ , ١٩٨١.
- ٧- ميثاق خير الله جلود , انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني , مركز الدراسات الإقليمية , الموصل , العدد ١٠ , السنة ٢٠١٢.

خامساً : الصحف :

- ١- جريدة الزوراء , بغداد , السنة السادسة عشر , العدد ١٢١٥ , ٢٧ نيسان ١٨٨٥.